أكد خلال مقابلة مع تلفزيون «الراي» أن إحالة الملف للتحقيق يمنع وجود كبش فداء أو ضحية واحدة لهذا الملف

العليم: أقول للتاريخ نحن الآن في وضع طفرة نفطية تغطي «سوءة قراراتنا الخاطئة» ويجب التحقيق مع مجلس الوزراء ونواب 2008 و«الأعلى للبترول».. وليس العليم فقط

محمد العليم

يجب أن نتعلم الدروس من هذا الملف المحزن والمخزي..ولكننا بحاجة لوقفة مع مؤسسة الفساد التي تنخر لمصالح معينة

حمل وزير النفط الاسبق محمد العليم السلطة التنفيذية المسؤولية المباشرة في الغاء صفقة الشراكة مع شركة داو كيميكال الاميريكة والمعروفة بصفقة «كي داو»، مؤكدا ان الكويت تشهد حالة من زحف السلطات التي وقفت بشكل مباشر وراء الغاء تلك الصفقة وتداعياتها الحالية التي كان اخرها دفع مبلغ الغرامة المقدر بـ 2,2 مليار دولار.

وقال العليم في حوار مع تلفزيون «الراي» مساء امس الاول ان مبلغ التعويض قد دفع من المال العام ومبينا ان الاحالة الى محكمة مجلس الوزراء يجب الا تكون عليه فقط وانما يجب ان تطال مجلس الوزراء المكون من 16 وزيرا او على الأقل توجيه الاسئلة اليهم، كما يجب ان تتم مساءلة المجلس الاعلى للبترول عن السبب في الغاء الصفقة وكذلك التحقيق مع متخذي القرار.

وشدد على ان الكويت لديها قضاء مستقل وانها مؤسسة محترمة يجب ان يذهب اليها الملف للتاريخ حتى لا يكون هناك كبش فداء او ضحية واحدة.

وذكر ان هذا الملف يجب ان تكون له دروس نتعلم منها رغم انه ملف محزن ومخز ولكننا بحاجة لوقفة مع مؤسسة الفساد التي تنخر لمصالح معينه.

واضاف قائلا: «أقول للتاريخ نحن الآن في وضع الطفرة النفطية التي تغطي سوءة قراراتنا الخاطئة وهذا المشروع كان يمكن ان يدر على الكويت خيرا لانه مشروع يعتمد على نفطك وغير نفطك وكان يمكن ان يكون مشروعا لتنوع مصادر الدخل».

وعاد العليم خلال اللقاء الى الوراء وتحديدا قبل 5 سنوات حيث اوضح ان الكويت في فوجدت ان العائد من الصفقة قد انخفض من 12٪ الى 11٪ ومن هنا توجهنا بطلب تخفيض حصة الكويت او تقليل اجمالي قيمة الصفقة وتمت الموافقة على تخفيض قيمة الصفقة بـ 1,3 مليار دولار.

اما ما يتعلق بقيمة الشرط الجزائي فهو سقف تقاضي والشرط الجزائي يختلف تماما عن سقف التقاضي فإذا لم يكن هناك سقف للتقاضي يمكن المتضرر من الرجوع لقيمة الصفقة كاملة بمعنى اذا فسخ العقد بعد التوقيع يحق للمتضرر ان يذهب الى التحكيم واذا اثبت ان خسائره تحققت يلجأ للقضاء، اما الشرط الجزائي فهو شرط مباشر للدفع بدون ان يثبت الضرر والسقف وعلى سبيل المثال فهناك شراكة بين داو كيميكال وشركة رومن هاس وضع فيها سقف التقاضي بـ 18 مليار دولار وسقف شرط جزائي بـ 750 مليون دولار، مبينا ان التفاوض كان على وضع سقف تقاضي بـ5 مليارات دولار ولكن ما تم الاتفاق عليه هو 2,5 مليار دولار

وفيما يتعلق بالفتوى والتشريع، فهناك كتاب منها في 2008 موجه الى نائب رئيس مجلس الدولة يقول في المادة رقم 5 من المرسوم رقم 12 لسنة 65 «فإنه لا يلزم عرض العقود على الإدارة لمراجعتها وبالتالي لدينا مجلس الامة رقابة لاحقة وديوان المحاسبة ونحن دولة لها لوائح وأسس وقوانين تنظمها ونحن دولة دستورية لديها سلطات ثلاث وهناك مؤسسات عمل مثل مؤسسة البترول والحكومة والشركات وهذه جهات تخصصيه لها لوائح ونظم وقوانين تحكم أداءها وتنظمها وهناك محاكم وقضاء مو بس الداو تأخذ مشروعا وتمشي ،والمشكلة تكمن في ان احدى هذه السلطات وهي السلطة التنفيذية تنازلت عن حق لها للسلطة التشريعية بتهديد واضح، والغريب ان الحديث عن ان الصفقة تتضمن شراء مصانع الشركة الاميركية وهي «سكراب» فأقول اي سكراب يتكلمون عليه هل السكراب يطلع 10 مليارات دولار؟

وقال العليم ان مجلس الوزراء الغى الصفقة وطلب من مجلس البترول ان يلغيها كونه الجمعية العامة لشركة البتروكيماويات، كما اكد مجلس الوزراء في احد قراراته انه يؤكد على نزاهة العاملين في المجلس الاعلى للبترول ويؤكد على نزاهة الذين شاركوا في مشروع الاعداد للمشروع مع الداو كيميكال والذي تمت وفق الاجراءات القانونية الصحيحة وهذا تأكيد بقانونية الصفقة، اما فيما يتعلق بالسند لالغاء الصفقة فانا لست مقتنعا به لان الصفقة تمت الموافقة عليها في تاريخ 2008/11/24 وتم التوقيع بتاريخ 28 من نفس الشهر وهذا بعد دراسات واستشارات طويلة وهي اراء فنية طرحت بموضوعية وقبل التوقيع قدمت المؤسسة 3 سيناريوهات مع تعهد بدعم الاستمرار بالصفقة وانها مربحة ومجدية وقلنا هل ترغبون في التأجيل او الإلغاء او التفاوض حيث لا يمكن الالغاء بعد التوقيع وتم التوقيع في 2008/11/28 واخطر ديوان المحاسبة وبعدها اصبحنا ملتزمين وهذا يؤكد ان الغاء الصفقة «سياسي بحت» وليس «فنيا» وادلل عليه ان مجلس الوزراء طلب في 2008/11/23 ومجلس الوزراء عقد اجتماع كان هناك نقاش حام وجلسة حامية لمناقشة الامر وكان هناك شبه اتفاق على عدم الالغاء ولضيق الوقت طلب اكمال المناقشة وان نلتقي مرة اخرى في جلسة 2008/11/24 وقدمنا ورقة بالمخاطر التي يجب العلم بها اذا الغينا وقلت ان هناك مادة تنص وثبتت بأوراق وسجلت في محضر مجلس الوزراء ان المادة بـ1/10/111 تنص على انه ينبغي اخذ النقاط التالية: انه يحق للشركة الالغاء اذا كانت تخالف قانون او مرسوم ساري المفعول على انه ينبغي اخذ تلك النقاط في الحسبان انه من المتوقع مطالبة شركة داو بتفعيل المادة 4/10 بتوقيع شروط التعويض في حال عدم اتمام احد الطرفين للعقد ويحق للطرف المتضرر ان يطلب تعويضات تبلغ 2,5 مليار دولار بتاريخ الثاني من يناير 2009 وكان مجلس الوزراء شكل لجنة وجاءت توصية بالغاء العقد بما يحفظ حقوق الدولة ومصالحها.

وعن عدم استخدام حق الطرف الكويتي في مادة القرار السيادي لالغاء الصفقة، قال العليم: «كنت اتمنى ان ينجح المسعى وقلت : لا تعتبر حصنا حصينا والبند الذي تقصده يقول تنص المادة انه يحق للشركة الغاء اتفاقية المشاركة اذا كانت تخالف قانون او مرسوم او امرا ساري المفعول واقول ان النظرة لقرار الالغاء وثناياه سياسي وادلل انه في احد اللقاءات المهمة وأمام أصحاب قرار في جلسة قرار، تكلم احد نواب لرئيس مجلس الوزراء وقال يا جماعة القرار ليس سياسيا واذا هذا المشروع يمشي بيصير ضحية هذا الرجل واشار الى سمو رئيس مجلس الوزراء وتقولي القرار ماهو سياسي وانا من هنا اقول انه قرار سياسي 1000٪ فالقضية سياسية بكل ما تحمل الكلمة من معنى وأؤكد ان الايام ستظهر حقائق عديدة بعد احالة الملف الى النيابة العامة لان هذا الكلام سيقال بطريقة اوضح ولدينا كثير من الاوراق التي تبين الحقائق.

وردا على تساؤل حول من يتحمل هذه المسؤولية القانونية؟، قال العليم: «اقول يجب ان يحال مجلس الوزراء الى محكمة مجلس الوزراء وكذلك المجلس الاعلى للبترول الى محكمة مجلس الوزراء وغير الوزراء إلى النيابة اما نبحث الان عن كبش فداء فهذا مرفوض وواجب على الدولة ان تذهب بكامل مجلس الوزراء وأولهم انا الى المحكمة وانا من ناحيتي صوّت بعدم الغاء الصفقة والبعض صوت معي وتركت الوزارة بعدها بـ 6 ايام وذهب المحضر وجاءتني معلومات بان المحضر تم تغييره عند تحويله الى المجلس الاعلى للبترول وتحويلي من معترض الى موافق وانا اسأل شنو السبب وهذا يحتاج الى سؤال وقد يقول البعض انه موقف حكومي ويجب تضامني معهم كمجلس وزراء فانا ارفض واتساءل لماذا تغير موقفي؟».

واتساءل ايضا: من يحاسب النواب فيجب على الشعب ان يحاسبهم محاسبة حقيقية واذا كان لديهم ما يدل على وجود مخالفات فلماذا لم يتقدموا بأوراقهم وادلتهم للقضاء وانا اتساءل ايضا لماذا الهجوم على المشروع، واقول ان البعض قال ان هناك شبهة مالية فلماذا لم يتقدموا للنيابة بعد 5سنوات؟ فأنا لم اجد سببا حقيقا حتى الآن لمعارضة المشروع.

واكد العليم: «النائب يمارس دوره ومن حقه ان يحاسب فلسنا عزبة وهناك خلل في ممارسة الصلاحيات ونحن دولة مؤسسات وتجب محاسبة النواب والنائب المخطئ يجب ان يحاسب ومؤسسات المجتمع المدني يجب ان تسأل وتحاسب... اما النائب تحديدا فلا يمكن للدولة ان تحاسبه واذا كانت هناك ادلة على اي جريمة وكل جريمة لها محرض ومنفذ ولكن المحرض ومن اخطأ في كتلة العمل الشعبي يجب ان يحاسب اما الكتلة الشعبية فلها سلطة اكبر واوقولها اننا نعيش في فترة زحف السلطات على بعضها البعض وهذا قد يدمر الكويت.

وعما تردد في الاونة الاخيرة عن تقديم استجواب للوزير هاني حسين، ذكر العليم: «هاني حسين مكسب للكويت وهو كفاءة ونظيف وعفيف وبعض الناس تقول هاني حسين حركة دستورية ونحن نتشرف والراجل ماله علاقة فهو رجل وطني يعمل بإخلاص..ودفع التعويض قرار من مجلس الوزراء وليس هناك سبب حقيقي الا انني اعتقد ان هناك اجندات خاصة والبعض يتكلم ما سمعنا عنه من قبل واليوم ياتيك ناس لا نعرفها ولا سمعناها من قبل تتكلم وتقول هذا الوزير ما نبي.. واللي قاعد يهاجم الآن اعتقد ان هناك اجندات سياسية وبعض الناس يريد من يسير له اعماله».

وحول ما اذا كان في الإمكان حل القضية وعدم الدفع للغرامة؟ قال العليم: «اقول ان مجلس الوزراء شكل لجنة وهاني حسين احد اعضائها وأقرت اللجنة بدفع الغرامة وعليه فقد نفذ وزير النفط بدفع الغرامة. ومن هنا فان ملف القضية واضح ولا يحتاج الى تأويلات اخرى.

وقال ان قنوات حل القضية بالتفاوض كانت واضحة وخلال فترة تولي الشيخ احمد العبدالله لوزارة النفط، فقد طلبت الداو عقد لقاء للتفاوض ولكن الكويت اغلقت الباب وهنا يجب ان يسال الشيخ احمد العبدالله في هذا الجانب.

● زكي عثمان

محفظة الاقتصاد العالمي

بن برنانكي يحذر البنوك من المجازفة بفوائض العوائد الناتجة عن انخفاض الفوائد

حذر رئيس الاحتياط الفيدرالي الأميركي بن برنانكي البنوك من الإفراط في المجازفة في الأسواق المالية ذات المخاطر العالية إذ ارتفع الدولار مصحوبا بقلق من جني عالمي للعوائد.

جاء ذلك خلال خطاب ألقاه بن برنانكي في شيكاغو اكد فيه مخاوفه من انزلاق البنوك في المجازفة بالمزيد من الاستثمار العالي المخاطر، معربا عن قلقه من ذلك حيث انه يراقب مؤشرات المضاربة المتهورة الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة، كما سلط الضوء على خطر السياسة النقدية السهلة التي قد ينجم عنها فقاعات جديدة في أسعار الأصول.

وتظهر تصريحات بن برنانكي ان انخفاض أسعار الفائدة قد سيطر على الأسواق المالية العالمية باعثا جراء ذلك موجات من تخفيف القيود النقدية مما جعل المستثمرين ينطلقون في جميع أنحاء العالم ليحصلوا على عوائد جيدة على أموالهم.

فمتوسط العائد المتواضع على ديون الشركات أو السندات غير المرغوب فيها قد انخفض الاسبوع الماضي أقل من 5٪ إلى أدنى مستوى الذي هو أقل من عوائد سندات الخزانة الأميركية عام 2007.

وأضاف «أنه في ظل بيئة انخفاض أسعار الفائدة الحالية فإن البنك الفيدرالي المركزي يراقب عن كثب الإفراط في المجازفة في الاستثمارات ذات المخاطر العالية، والتي قد تؤثر على أسعار الأصول وعلاقتها بالمجازفة في اتخاذ المزيد من المخاطر مما أثر على أسعار الأصول وعلاقتها بالقوانين الأساسية.

وقد شهد الدولار ارتفاعا مقابل اليورو والين، يأتي ذلك بعد تخفيض البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة في الأسبوع الماضي، مما عزا بالمستثمرين اليابانيين الى الاتجاه لأول مرة نحو الاستثمار في السندات الأجنبية منذ أن بدأ بنك اليابان حملة جذرية نحو تخفيف القيود النقدية.

بن برنانكي

وفي ضوء ذلك، قال محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا، ان برنامج شراء السندات لا يستهدف قيمة الين وذلك تماشيا مع اتفاق تم التوصل إليه من قبل الدول الكبرى هذا العام، وقد ذكر ذلك لدرء أي مخاوف من قيام جولة جديدة من حرب العملات.

كما قال فولفجانج شويبله وزير المالية الألماني، للصحافيين قبل اجتماع لوزراء مالية مجموعة السبعة ومحافظي البنوك المركزية في لندن، ان اليابان وعد باتخاذ نهج حذر على قيمة عملتها، والتي قد تسبب قلقا بين شركائها التجاريين في آسيا وأستراليا.

وقد أدت عمليات البيع الكبيرة للين الياباني إلى انخفاض قيمته بأكثر من نقطة مئوية مقابل سعر الدولار ليصل سعر الدولار الواحد إلى 101,7 ين ياباني، رافقه في ذلك ارتفاع حاد وقياسي في العائدات على السندات الحكومية، في ظل تحول المستثمرين إلى الدولار والأسهم والسندات ذات التصنيف المتدني.

وتشير التحركات إلى أن أنظار المستثمرين عادت مرة أخرى لتنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها بقعة مشرقة في الاقتصاد العالمي، مما يلوح في الأفق من مخاوف بشأن الإفراط في المجازفة التي قد تؤدي ببنك الاحتياطي الفيدرالي الى الإبطاء في برنامج التيسير الكمي الثالث والذي بموجبه سيتم شراء أصول بقيمة 85 مليار دولار كل شهر.

وقال الخبير الاستراتيجي في مجموعة TD للأوراق المالية ريتشارد جيلهولي انه مع صعود اليابان وربما أيضا منطقة اليورو، فإن ذلك يفتح الباب أمام الولايات المتحدة للاتجاه نحو الانكماش في عملية التيسير الكمي.

وأضاف: «حتى لو كان ذلك بعد 6 أشهر من الآن فإننا سنرى خروج الكثير من المستثمرين من سوق سندات الخزانة الأميركية. فيما قالت كبيرة الاقتصاديين في الايكونومكس مينا كوميليفيا ان تدفق المستثمرين نحو التحول من عائدات السالبة في السندات الحكومية والانتقال نحو الأصول ذات المخاطر العالية، من المقرر ان يظل في الاستمرار مادامت البنوك المركزية تركز على سد الثغرات الناتجة من التضخم».

يذكر ان بن برنانكي حذر من قبل عام 1996 رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق ألان جرينسبان من «الوفرة الطائشة» في سوق الأوراق المالية، لكن ذلك كان في فترة وصلت فيها أسعار الأسهم إلى مستويات قياسية قبل التسوية وفقا لمعدلات التضخم آنذاك.

وقال برنانكي ان أخذ المخاطرة في حد ذاتها لا يثير قلق البنك الاحتياطي الفيدرالي إلا في حال كانت المخاطرة تنطوي على الأصول غير السائلة أو تلك المدعومة من قبل كميات كبيرة من الديون قصيرة الأجل.مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل القروض ودرجة عدم تطابق موعد حلول اجلها من قبل أصحاب الأصول، ومدى سيولة الأصول، وحساسية قيمة الأصول بالنسبة للتغيرات الواسعة حسب الظروف المالية، وقال ان انفجار فقاعة الدوت كوم في عام 2000 و2001 لم تعطل النظام المالي بسبب انتشار الخسائر هنا وهناك.

ولكن على عكس ذلك فإن الأزمة المالية 2007 ـ 2009 تركزت فيها خسائر قروض الرهن العقاري المعدومة في أنظمة البنوك الكبيرة.

وقال بن برنانكي ان البنك الاحتياطي الفيدرالي يعمل مع البنوك الأخرى من خلال اختبار الإجهاد حول ما سيحدث بعد حدوث تغير في أسعار الفائدة.

وحذر من خطر آخر وهو بقاء انخفاض سعر الفائدة لفترة طويلة مما سيؤدى بالبنوك الى أن تتكبد خسائر عندما ترتفع معدلات الفائدة لاحقا.

أكبر 10 أجور في العالم

المركز	الاسم	الشركة	العمر	أجور خلال عام واحد (مليون دولار)	الأجر خلال 5 سنوات (مليون دولار)	الأسهم التي يملكها (مليون دولار)
1	جون هامرجرين	ماك كيسون	53	131,19	285,02	51,9
2	لارف لورين	رالف لورين	72	66,65	204,06	5,010,4
3	ميشيل فاسيتلي	فوراندو ريلايتي	55	64,40	-	171,7
4	ريتشارد كايندر	كايندر مورجان	67	60,94	60,94	8,582,3
5	دايفيد كوت	هونيويل	59	55,79	96,11	21,5
6	جورج باز	اكسبرس سكريبت	57	51,52	100,21	47,3
7	جيفيري بويد	برايس لاين دوت كوم	55	50,18	90,3	128,2
8	ستيفان هيمسلي	يونايتد هيليث جروب	59	48,83	169,3	155,8
9	كلارينس كازالوت	ماراثون أويل	61	43,71	67,23	30,3
10	جون مارتن	جيليد ساينس	60	43,19	214,92	90,9

فوربس

اصدرت مجلة فوربس قائمة باعلى اجور على مستوى العالم وقد جاء في المركز الأول جون هامرجرين المدير التنفيذي لشركة ماك كيسون البالغ من العمر 53 عاما، باجر سنوي يفوق الـ 131 مليون دولار، وجاء في المركز الثاني لارف لورين المدير التنفيذي لمجموعة رالف لورين والبالغ من العمر 72 عاما باجر سنوي يتجاوز الـ 66 مليون دولار، كما حل في المركز الثالث ميشيل فاستيلي رئيس شركة فوراندرو ريلايتي البالغ من العمر 55 عاما باجر سنوي يتعدى الـ 64 مليون دولار وجاء في المرتبة الخامسة حسب القائمة ديافيد كوت رئيس تنفيذي لشركة هونيويل البالغ من العمر 59 عاما اجمالي اجر سنوي يقارب الـ 56 مليون دولار، وحل في المرتبة السادسة جورج باز رئيس شركة اكسبرس سكريبت البالغ من العمر 57 عاما باجر سنوي 51,5 مليون دولار، كما جاء في المرتبة السادسة جيفيري بويد رئيس تنفيذي شركة برايس لاين دوت كوم بعرم 55 عاما وباجمالي اجر سنوي 50 مليون دولار، وقد حل ستيفان هيمسلي في المرتبة الثامنة وهو يبلغ من العمر 59 عاما ويحصل سنويا على 48,8 مليون دولار، كما جاء في المرتبة التاسعة كلارينس كازالوت رئيس تنفيذي لشركة ماراثون أويل وعمره الحالي 61 عاما ويتجاوز راتبا سنويا بقيمة 43,7 مليون دولار وقد جاء في المرتبة العاشرة جون مارتن مدير تنفيذي لشركة جيليد ساينس وعمره 60 عاما ويتقاضي راتبا سنويا 43 مليون دولار.

«HSBC» يستغني عن 14 ألف وظيفة

أعلن «HSBC» البنك العالمي عن دفعة جديدة من الاستغناء عن وظائف من اجل تخفيض التكاليف، يأتي ذلك خلال خطة وضعها البنك قد تقود إلى فقدان نحو من 4 آلاف إلى 14 ألف وظيفة.

فيما قال البنك بان ذلك يأتي في اطار خطة وضعها من اجل تخفيض تكاليفه بقدر 2 إلى 3 مليارات دولار سنويا بالاضافة إلى 4 مليارات قد تم توفيرها سابقا من خلال استراتيجيته الجديدة. وقال الرئيس التنفيذي لـ HSBC ستيوارت جاليفر «إن البنك يسعى لزيادة هدف معيار تخفيض التكاليف إلى 55٪ بدلا من الهدف السابق 48٪ ـ 52٪» ويعد بنك HSBC هو البنك الاول أوروبيا في اعلانه اعادة شراء الاسهم.

مخاوف عالمية بشأن ضعف الرقابة على استثمارات صناديق الثروات السيادية

تسيطر صناديق الثروة السيادية للبلدان غنية الموارد على أكثر من 500 مليار دولار من الأصول والتي تدار بعيدا عن أي رقابة مما يحد من المساءلة عليها ومما يؤدي إلى المزيد من مخاطر الفساد.

وقال معهد الرقابة على الايرادات «ووتش ريفينيو» ـ وهي مجموعة مقرها في نيويورك ـ يعمل بدعم من المؤسسات الخيرية وحكومات الدول الغنية، ان هناك نحو 8 صناديق كبيرة بما في ذلك هيئات الاستثمار من البلدان الغنية بالموارد مثل الكويت وقطر وليبيا لا تنشر أي تفاصيل عن أصولها أو معاملاتها واستثماراتها، مشيرا إلى أن أصول تلك الـ 8 صناديق تقدر بنحو 359 مليار دولار. اما الصناديق الأخرى بما فيها المملكة العربية السعودية، التي تسيطر على ما يقدر بـ530 مليار دولار ومنها نيجيريا، يكون الإفصاح عن اصولها او استثماراتها او معاملاتها نادرا.

وقال رئيس معهد ووتش ريفينيو دانيال كوفمان ان ثروات الصناديق السيادية تراكمت وتزايدات نتيجة استخدام إيرادات الموارد الطبيعية، المرتبطة بصناعات النفط والغاز والتعدين.

وأضاف أنه على الرغم من الجهود الدولية لتحسين الإفصاح عن مدفوعات الموارد الطبيعية التي حققت تقدما خلال السنوات الأخيرة، «فإن الرقابة على ايرادات الموارد الطبيعية مازالت في العصور المظلمة». وقد اصدر المعهد دراسة حول البلدان الغنية بالموارد تضمنت تقييم 58 بلدا غنية بالموارد الطبيعية من النفط والغاز والصناعات التعدينية، فقد صنفت الدارسة 11 بلدا فقط بأنها «مرضية» دون البقية الأخرى.

وقد تم تقييم تلك البلدان بناء على مدى الشفافية في الكشف عن المعلومات المالية وتطبيق القوانين والمنافسة العادلة ومحاربة الفساد. وقد احرزت النرويج المركز المتقدم على جميع تلك الدول وقد تم اعتبارها كنموذج للإدارة الفعالة لصناديق الثروات السيادية، تليها الولايات المتحدة ثم المملكة المتحدة.

كما سجل العديد من الاقتصادات الناشئة أيضا درجات «مرضية»، بما في ذلك البرازيل والمكسيك وتشيلي وكولومبيا. وعلى العكس فقد كان اسوأ تصنيف لكل من إيران، قطر، ليبيا، وغينيا الاستوائية، تركمانستان وميانمار.

إعداد: مدحت فاخوري